

الذي لجنسه زيت كالزيتون فيخرج من زيته ان كان في بلاد له
 فيها زيت وان كان في بلاد لا زيت له فيخرج من ثمنه وكذلك
 ما لا يخرج كزيت مصر وعينها والقول الذي يباع اخضر وذكر
 الغبير في قوله نصف عشرة باعتبار ان الخمسة اوسق قدر ابي وفي
 قد والمذكور نصف عشرة كقوله ما له زيت من ثمنه في نصف
 عشرة لكن علي حذف مضاف اي نصف عشرة انه ان كان
 ما لا زيت له فان كان ما له زيت اخرج نصف عشر زيته ولا يجزي
 الاخراج من حبه ولا من ثمنه علي المشهور ومذهب المدونة
 ومذهب الرسالة حيث قال فان اخرج من ثمنه اجزاه ان شاء الله
 ضميم من ثمن غير ذي الزيت وبالاجيف وقول اخضر هذا
 مطوف علي زيت الاعلي الهام من عشرة لاف التثنية مع منه
 اي ونصف عشر ثمن غير ذي الزيت ما لجنسه زيت كزيتون مصر
 سواء بلغ الثمن عشرون دينار الم لا قاله في المدونة ونصف عشر
 ثمن بالاجيف كزيت مصر وعينها ولا يجزي الاخراج من حبه اي
 بان يخرج نحو اوزييا وبارطيا او عينا فلا يتوهم ونصف عشر
 ثمن قول اخضر او جهر او عنب حيث يتقدر ريسه ويبيع اخضر
 وان شا اخرج بايسا من جنسه وظاهر كلام المؤلف انه يتبين
 الاخراج من ثمنه كما في الذي قبله وليس مراد بل المراد ان له ان يخرج
 من ثمنه ان شا وان شا اخرج عند جبايا بسا في التثنية ومذهب
 ما لا يجيف ان ما يجيف لا يخرج من ثمنه وهو كذلك ويخرج من حبه
 سواء اكله او باعه وهذا اذا باعه لمن يجفنه واما ان باعه لمن لا
 يجفنه فانه يجوز ان يتولى من ثمنه كما يشهد كلام المواق وهذا
 في قول اخضر لا يتوهم جهر الذي يسمى بالسواقي فان

كان

كان كذلك حكمه حكم ثمن الخنق والعنب الذي يبيع كل ثمنه في يخرج
 عنه حيا ولا يخرج من ثمنه انظر فان قلت وجوب الزكاة في
 النول الاخضر والحصى الاخضر والغزالي يخالف قوله والوجه
 بافراك الحب قلت لان سلم انه مخالف لانه حصل في كل الافراك
 والدليل علي ان الافراك يكون قبل السيب قول المؤلف في باب تناول
 النفا والشمع ومضي بيع حب افوك قبل سيبه بقتضيه فان
 قلت الراجح ان الوجوب يبيس الحب لا بافراك الحب قلت
 هذا مبني علي القول بان الوجوب بافراك الحب من سيبه باله
 هذا شرط في قوله نصف عشره اي ونصف المشر واجب في كل
 ما ذكر ان سيبه باله كالد والبيب والابيض ويدخل في الالة النفاقات
 من البصر والذال المشر ولو اشترى السبع والحق عليه في معنى
 ان الواجب فيما لم يبيس باله المشر كما ملوا واشترى السبع ممن
 نزل بارضه او جراه الي ارضه بنفقة لعموم قوله عليه الصلاة والسلام
 فيما سقت السوا والبيوت العشره وان سقي بها فلي حكمها في
 سنها اذا تساوي اي تساوي مدة السقي بالاله مع مدة السقي بغير
 او تساوي عدد السقي بها علي ما سقته والمستقي بها شي واحد
 وما قارب التساوي وهو ما دون الثلثين له حكم التساوي وولنا
 كلامه علي ما اذا امكن احدهما الاكثر ليل قوله وهل يئلب الخ والمواد
 يكونه علي حكمه ان يتم الحزن نصيبين فيؤخذ من احد النصيبين
 المشركي حكمه بغيره بالسهم ومن النصف الاخر نصف المشر
 وهل يئلب الاكثر خلاف في اي وهل يئلب الاكثر عند اجتماعها في
 منه الجميع وشعره في الجواهر ولا يئلب الاكثر ويبيس كل حكمه
 وشعره في الارشاد خلاف وهل المواد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان

ها